

قانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٤

يربط موازنة هيئة القطاع العام للنقل البحري

للسنة المالية ١٩٨٥/٨٤

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام للنقل البحري للسنة المالية ١٩٨٥/٨٤ بمبلغ ٤١٥٥٩٠٠٠ جنيه (واحد وأربعين مليوناً وخمسمائة وتسعة وخمسين ألف جنيه لا غير) وذلك وفقاً لما يلي :

أولاً - الاستخدامات التجارية :

قدرت الاستخدامات التجارية للسنة المالية ١٩٨٥/٨٤ بمبلغ ٣٤٤٣٩٠٠٠ جنيه (أربعة وثلاثين مليوناً وأربعمائة وتسعة وثلاثين ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(١) الباب الأول - أجور ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه (خمسة آلاف جنيه) .

(ب) الباب الثاني - النفقات التجارية والتحويلات التجارية بمبلغ ٣٣٩٣٩٠٠٠ جنيه (ثلاثة وثلاثين مليوناً وتسعمائة وتسعة وثلاثين ألف جنيه) منه مبلغ ٢٦١٠٠٠٠٠٠ جنيه فائض الحكومة (ستة وعشرين مليوناً ومائة ألف جنيه) .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٥/٨٤ بمبلغ ٧١٢٠٠٠٠٠ جنيه (سبعة ملايين ومائة وعشرين ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(١) الباب الثالث - استخدامات استثمارية .

(ب) الباب الرابع - تحويلات رأسمالية ٧١٢٠٠٠٠٠ جنيه (سبعة ملايين ومائة وعشرين ألف جنيه) .

ثالثا - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٨٥/٨٤ بمبلغ ٣٤٤٣٩٠٠٠٠ جنيه (أربعة وثلاثين مليوناً وأربعمائة وتسعة وثلاثين ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :
الباب الثاني - إيرادات جارية وتحويلات جارية ٣٤٤٣٩٠٠٠٠ جنيه (أربعة وثلاثين مليوناً وأربعمائة وتسعة وثلاثين ألف جنيه) .

رابعا - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية بمبلغ ٧١٢٠٠٠٠٠ (سبعة ملايين ومائة وعشرين ألف جنيه) موزعة على النحو التالي :
(١) الباب الثالث - محصنات أخرى ٧١٢٠٠٠٠٠ (سبعة ملايين ومائة وعشرين ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

يجوز زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية في الإيرادات الناتجة عن الحصص في مقابل الإدارة والإشراف في توزيعات أرباح الشركات التابعة بموافقة وزارة المالية وبما لا يزيد عن ٥٠٪ من الزيادة المحققة .

(المادة الثالثة)

الأنشطة التي تبشرها الهيئة ، بموجب قرارات إنشائها وكانت تحصل تكاليفها من الشركات يجوز بموافقة مجلس إدارة الهيئة واعتماد الوزير المختص الاستمرار في تحصيل تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر وإخطار وزارة المالية .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٨٤
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ المحرم سنة ١٤٠٥ (٨ أكتوبر سنة ١٩٨٤) .

موازنة هيئة القطاع العام للنقل البحري

للسنة المالية ١٩٨٥/٨٤

١٩٨٥/٨٤	الإيرادات	١٩٨٥/٨٤	الاستخدامات
جنيه		جنيه	
		٥٠٠٠٠٠٠	باب ١ - الأجور
٣٤٤٣٩٠٠٠٠	باب ٢ - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	٣٣٩٣٩٠٠٠٠	باب ٢ - النفقات الجارية والتحويلات الجارية
٣٤٤٣٩٠٠٠٠	جملة الإيرادات الجارية	٣٤٤٣٩٠٠٠٠	جملة الاستخدامات الجارية
٧١٢٠٠٠٠٠	باب ٣ - الإيرادات الرأسمالية المتنوعة	-	باب ٣ - الاستخدامات الاستثمارية
-	باب ٤ - القروض والتسهيلات الاستثمارية	٧١٢٠٠٠٠٠	باب ٤ - التحويلات الرأسمالية
٧١٢٠٠٠٠٠	جملة الإيرادات الرأسمالية	٧١٢٠٠٠٠٠	جملة الاستخدامات الرأسمالية
٤١٥٥٩٠٠٠٠	إجمالي الإيرادات	٤١٥٥٩٠٠٠٠	إجمالي الاستخدامات